نحو حيي فانه لم يجب فيه الادغام لئلا يلتبس ضم
الياء في مضارعه وهو مرفوض كما مر في
الاعلال الثاني نحو اقتتل وتتنزل وتتباعد اما
نحو اقتتل فلانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم
التاء في التاء لسقط همزة الوصل ويقال قتّل
فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكن التاء الاولى
من تتنزل وادغم في الثاني لاحتيج الى همزة الوصل
ويقال اتّنزل فيلتبس بمضارع نزّل لاحتمال
ان يكون الهمزة فيه همزة الاستفهام وكذا لو ادغم
في تتباعد لقيل اتّباعد فيلتبس المضارع بالماضي
لاحتمال ان يكون الهمزة فيه همزة الاستفهام ورد بعض
الشارحين بعد العلة التي ذكرها في اقتتل واخويه
وتعليلها عنه ان لقائل ان يقول ان جواز الادغام يستلزم
لجواز الالتباس فيجب ان لا يجوز ثم اجاب عنه
بان جواز الادغام لا يقتضي الا جواز الالتباس
ووجوب الادغام يقتضي وجوب الالتباس وهو
اقبح وجميع ما ذكره فاسد لانه ليس العلة ما ذكره

بل انما لم يجب الادغام في اقتتل لان التاء الاولى في
التاء في حكم الانفصال لان باب الافتعال لا يلزم فيها
وقوع تاء بعدها فهي بمنزلة قولك انعت تلك
هكذا ذكر في المفصل وقرّر المصنف في شرحه
له ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم
لاحتيج الى همزة الوصل ولا يمكن ادخالها على
المضارع لما سيجيء واما قولنا ليس العلة ما ذكره
لان اللبس في الفعل لا يمنع الادغام لانه يقع في
بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض
في المضارع وفي البعض بصيغة الامر وسيتحقق
ذلك عن قريب بان يحصل له بالله ثم هذا مع
انه لم يتحقق اللبس في تنزل وتباعد ثم قال
بعد ذلك لو قال المصنف الا في حيي واقتتل و
تنزل وتباعد فانه جائز لكان اولى لان الكل
مشترك في جواز الادغام وعدم وجوبه واعلم
ان كلام هذا الشارح ههنا يوهم ان الامر بين هذه
الابواب وليس كذلك لان الادغام في باب حيي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)